تقدير موقف لحرب غزة – المنظور المصري

* خلفية الأزمة وتطوراتها

في عملية واسعة على غلاف غزة، قام الجناح العسكري لحماس مع مشاركة أكثر محدودية لفصائل أخرى باختراق النطاق الدفاعي الإسرائيلي، واقتحام 8 مواقع عسكرية و12 مواقع استيطانية – برا بالأساس. وهذه العملية تم التخطيط لها بإحكام على مستوى تجاوز التقنيات الدفاعية والالكترونية الإسرائيلية، وتمام الإخفاء، مما مثل مفاجأة استراتيجية ساهم فيها مفهوم استخباراتي خاطيء داخل إسرائيل هوّن كثيرا من قدرة وإرادة حماس للقيام بهذه الخطوة، بالرغم من شيوع المعرفة بهذا التكتيك الاختراقي – بالأخص في الجبهة الشمالية.

ومع انهيار الحاجز الدفاعي، وتعويق الاتصالات الإسرائيلية، استطاع الفلسطينيون (التقدير الشائع 1200 عنصر في عملية الاقتحام، و2000 عنصر إسناد) أن يصولوا ويجولوا في المواقع المستهدفة لفترة طويلة نسبيا، ووصول موجات من شبه المسلحين وشيوع الفوضى عند الحاجز وداخل المستوطنات. أدى هذا لتصفية شريحة عسكرية واسعة من فرقة غزة وقاعدة سديروت، وأسر ما لايقل عن 150-200 عسكري (يشمل رتب رفيعة) ومدني، وصاحب ذلك انفلات تمثل في تصفية مدنيين، وأسرهم، وتعذيب أسرى وتمثيل بجثث مما أثر بشكل فادح على صورة الحركة الفلسطينية ووصمها دوليا كإرهاب داعشي (مع وجود طرح إعلامي مغرض، وتصديق لروايات إسرائيلية تم تزييفها) ولكن بالتأكيد لذلك أصل في السلوك الفلسطيني، وما لقوة الصورة في هذا النمط من الصراع من تأثير ممتد وعميق.

وبالرغم من هذا التميز التكتيكي الكاسح، إلا أن عواقبه استراتيجيا على القضية الفلسطينية، وكذلك تداعياته شديدة الخطورة على الوضع الإقليمي وبالأخص المصري تتمثل في نقاط محددة:

1 ما حصل هدد بشكل كبير منظومة الأمن القومي الإسرائيلي، وفكرة الثقة بالدولة وقدرة جيشها لمواطنيها، مما دفع بشكل حاسم الإسرائيلي للبحث عن فاتورة دم بشرية، واستعادة هيبة الدولة بعمل عسكري لابد أن يشمل اجتياحا بريا يشمل تحييد البنى العسكرية لحماس (هيكل قيادي، وقوات نخبة، وصواريخ وشبكة أنفاق) - بعد تنقية غلاف غزة من الاختراق الفلسطيني.

2 انتهاء استراتيجية غزة التي تقبلها الإسرائيلي وحرص على إبقائها منذ حسم حماس 2007، والتي تشمل إبقاء غزة تحت حصار، ومعادلة ردع يتم تجديده دوريا بعمليات عسكرية دون الحرب، والأهم – سياسة التمايز، أي الفصل بين غزة من ناحية والضفة والقدس والداخل من ناحية أخرى. بمعنى أوضح، أصبح الإسرائيلي معنيا، فوق استعادة هيبة الجيش والدولة، بتغيير هذه الاستراتيجية بأخرى لا تسمح بحكم حماس في غزة. وبالرغم من

ضرر استراتيجية السماح لحماس بحكم غزة مع (التمايز) على القضية الفلسطينية ونزع العنوان السياسي عنها وتكريس إمارة غزة في معزل عن المساحات الأكثر حيوية في القضية وتكريس اعتمادية حمساوية على الإيراني، إلا أن نجاح الإسرائيلي فيما يريد تحقيقه ينسف أي مساحة للممانعة الفلسطينية ويعيد نكبة أخرى في القطاع وإطلاق يده في بقية المساحات.

3 لأن ماسبق يشتمل على تجاوز حساسيات مستقرة إسرائيلية فكان لابد من تشكيل حكومة طوارىء (وحدة وطنية). هذه الحساسيات تشمل إمكانية التضحية بالأسرى داخل القطاع، وتصاعد الإدماء كخسائر عسكرية بشرية أثناء الاجتياح البري (هذا شبه مؤكد تبعا لهذا النمط من المعارك الحضرية، وتجارب سابقة في 2014 والعراق وأفغانستان، والتمترس والتحضير الدفاعي لحماس منذ سنين) وكذا للتهديد الأمني (صاروخي وعمليات) على الجبهة الداخلية. وفوق هذا الغرض السياسي الحزب للحكومة الحالية من توسيع مستوى المسئولية عما حصل وسيحصل.

4 تصاعد الحشد الدولي (النظامي) الموالي لإسرائيل وحقها في إطلاق يدها لعمليات انتقامية وأمنية. وبالأخص – استنفار الدعم الأمريكي والغربي (البريطاني تحديدا) بأشكاله السياسية والعسكرية والأخلاقية.. مما عقّد كثيرا أي توازن دولي كان بطبيعته منحازا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والوزن الإقليمي والدولي لإسرائيل.

5 مع الفاتورة البشرية الهائلة من ضربات الجو الإسرائيلية، وقطع موارد الإعاشة في القطاع (ماء وكهرباء ومشافي..)، وموجات النزوح جنوبا التي دعى لها الإسرائيلي وفاقمها لتسهيل نشاطه البري في النصف الشمالي للقطاع وإثارة حالة من الفزع الشعبي، فإن المحصلة الإنسانية سيتأثر بها الطرف المصري بما لها من تداعيات سياسية (إقليمية وداخلية)، وإنسانية واقتصادية.

هذا التأثير لا يقتصر فقط على مشروع التوطين، مع وجود قابلية معتبرة لمنعه مصريا وفلسطينيا، ولكن على أفضل الأحوال – تحمل مصر مسئولية أساسية في إعاشة القطاع ، وربما إدارته، بالنظر لاهتمام الأمريكي بالأخص – وبدرجة ما الإسرائيلي – بوضع استراتيجية خروج وتعامل مستجد مع القطاع بعد انتهاء الحرب، ونفوره من أي صيغة احتلال وتحمل مسئولية أمنية ومعاشية فيه.

* الأطراف الفاعلة ومنطلقاتها

أولا) الإسرائيلي؛ يتحرك الإسرائيلي كما أسلفت لاستعادة هيبة الدولة داخليا وإقليما وارتباطها بفلسفة الردع التقليدي، ومنظومة الأمن والثقة الشعبية فيها، وهذا عبر استراتيجية عقابية لغزة، وحسم عسكري بري يزيل فيه مفاصل حماس العسكرية، وصولا لمعادلة جديدة في حكم غزة بعيدا عن تحمله لأي تكاليف، وبناء (نموذج أمني مستجد) سيقتضي إعادة انتشار على حدود القطاع الملاصقة لمستعمرات الغلاف غالبا (الشمال والشرق). وفي

ذات الوقت، سيكون مستعدا للتصعيد عبر مساحات أوسع (الجبهة الشمالية بالأخص لإحباط التهديد الهجومي واستعادة صيغة الردع، وإيران – ضربات عقابية وإجهاضية كذلك لاستعادة الردع ولكن ضمن مخروط أمريكي – إقليمي إذا شمل أطرافا خليجية).

ثانيا) الفلسطيني؛ في ظل غياب قيادة لمشروع وطني فلسطيني، ذات رؤية محددة، وقابلية استراتيجية بجوانبها المعرفية والمأسسية والتطبيقية، فنحكي نحكي عن أطراف فلسطينية ذات مصالح منفصلة ومفاهيم مختلفة لإدارة الصراع وارتباطات إقليمية غير متناسقة. وهكذا – فتغيب هنا القدرة على توظيف أي إنجاز عسكري ضمن سياق سياسي محدد، بل الفشل ابتداء في وضعه ضمن حساب استراتيجي يراعي التداعيات وما يحصل معها من تهديدات وفرص. وكذلك – ضعف القدرة لإدارة المرحلة المقبلة أثناء الاجتياح ومايليه من صيغة لحكم غزة وسائر مفردات القضية.

أ. حماس – تعتريها تصورات فوضوية تبعا لمفاجأتها بحجم الإشكال الاستراتيجي الذي وقعت به، خصوصا قيادتها السياسية، وما يفرض عليها ذلك من منطق تهدئة، خصوصا مع وجود مظاهر إحباط لعدم فتح الجبهة الشمالية وتحرك إيران بشكل أوضح كغطاء رادع لإسرائيل. ولكن في ذات الوقت، بسبب التوجس من خسارة لشرعية سياسية وأخلاقية إذا تحركت في هذا، وما يفرضه الاجتياح من استنفار عسكري دفاعي، فتتحرك بنمط تصعيدي مسنودا بخطاب حشد سياسي، وشعبوي في الدول العربية.

منطق حماس كما كان يبدو هو عملية نوعية (يقولون أنها محدودة، مع أن ذلك يعاكس التصميم العملياتي الذي تبنوه) لزيادة شرعيتها السياسية والشعبية بالأخص في معرض الدفع لقيادة فلسطينية بديلة، وفي نفس الوقت، عملية تبادل أسرى ضخمة. ولكن الوضع الحالي – حتى مع النمط التصعيدي، فأقصى ما تطمح له هو استعادة الحال السابق، ومحاولة الاستفادة من صفقة الأسرى، ويبقى ما ترجوه هو عالة على نتيجة التدافع العسكري في العمليات البرية في غزة.

ب. الجهاد.. بوصلتها في الأخير متحكم فيها إيرانيا سواء بمنطق التصعيد أو التهدئة. ولكن لتداعي قدرتها القيادية والعسكرية بطبيعة الحال وتبعا للجولات السابقة، يبقى مستقبل وجودها عسكريا مربوطا بحماس بشكل تام، وكذا مطلبها السياسي. وإن كان هناك أفضلية أكثر لوضعها بالضفة وعلاقتها بالسلطة بالرغم أن هذا تعرض لشد وجذب العام الماضي.

ج. السلطة وفتح، بالرغم كذلك من افتراقات حاصلة بين الخطين، ولكن المنطلق الأساسي ذاتيا، هو محاولة استعادة شرعية شعبية تعرضت لانتكاسات حادة، وفي ذات الوقت التقدم لحيازة حالة سلطوية في غزة، وتطوير حالة تفاوضية مع الإسرائيلي (وهذا منطلق يبهت جدا مع نتاجات حرب غزة). وللتناقض الحاصل بين ما سبق، فإن حركتها وخطابها شديد الحساسية فيما يتعلق بالدفاع عن حركة ومعاناة شعب غزة ولكن عدم تجريم أو نقد حماس. ولكنها بالتأكيد ستكون أكثر من مستعدة للاستفادة من نكبة الأخيرة والدخول في إدارة غزة.

ثالثا) إيران وحزب الله؛ بالرغم من افتراض مبدئي عن علم وتوجيه مسبق للحملة على غلاف غزة، وأن ثمة مستهدف هام يرتبط بتعويق التطبيع الإسرائيلي السعودي مثلا، إلا أن طبيعة الحساب الإيراني لا تتناسق مع حجم القصور الاستراتيجي الشديد في تلك الحملة، مما يشي أن علمها ودورها كان محدودا. كمنطلق عام، هناك إدراك لصعوبة فتح الجبهة الشمالية (إشكال الشرعية الشعبية والإقليمية لحزب الله)، أو تطوير حرب إقليمية (مع الدخول العميق للأمريكي و هشاشة الوضع الداخلي الإيراني). ولكن في ذات الوقت، هناك مطلب لتطوير صيغة دنيا من الاشتراك (دور إشغالي للجبهة الشمالية) لمنع تهاوي أكبر في الشرعية الشعبية وعند حلفائها (هناك امتعاض واضح عند حماس من انحسار شديد لدور إيران والحزب). هذا لايمنع أن هناك تحسبا واستعدادا إذا تم فرض حالة الحرب ولكن نزوع مبكر لاستعادة صيغة ردع بعد اختبار متبادل لمحدودية القوة وتفاقم الإشكال الداخلي.

رابعا) الأمريكي (وعلى طرفه البريطاني ومساحات أوروبية متنوعة)؛ المسارعة لتقديم دعم استراتيجي وعسكري وسياسي كامل يمكن فهمه حسب طبيعة العلاقة الخاصة مع الإسرائيلي، والحسابات الداخلية، ومحافظة على صيغة ردعية. ولكن الأمريكي كذلك (بالأخص البنتاجون والخارجية) مشغولة بوضوح استراتيجية الخروج والتعامل الممتد مع غزة عند الإسرائيلي. ويظهر انفتاح الرئيس على صيغ فتح سياسي وتحويل في بنية القضية استغلالا لما حصل ويمكن أن يحصل – هذا قد يظهر في الضغظ لفكرة التوطين الآن، ولكنه كذلك سيكون منفتحا على مسار سياسي إذا فرضته موازين القوى (تعثر إسرائيلي مع خفوت تمظهر حماس كقيادة فلسطينية).

وكمنحى استراتيجي في إدارة الأزمة يسعى الأمريكي لتطوير صيغة ردعية تقلل من إمكانية وحجم فتح جبهات أخرى على إسرائيل، مع استعداد لأدوار داعمة للمجهور الحربي بالأخص في الجبهة الشمالية، وكذلك التحسب لخيار الحرب الإقليمية مع الزهد فيه وقلة احتماليته. باختصار – يسعى الأمريكي بالأخص لنجاح المهمة الإسرائيلية في استعادة الهيبة والردع، وتطوير استراتيجية مرضية أمنيا لإدارة غزة، ومنفتحا على خيارات في تغيير بنية الصراع كمسب سياسي للرئيس وحكومته.

* سيناريوهات التدافع

هناك أربع مفاتح أساسية تتشكل عليها سيناريوهات التدافع العسكري والاستراتيجي.. أ) طبيعة الاستعداد الإسرائيلي لهذا النمط من الحرب، ب) حجم وصلابة الدفاع الفلسطيني وما قد يصاحبه قدرة عملياتية على استدامة لمخزون إكراهي coercive فيما يتعلق بسلاح الصواريخ وعمليات نوعية، ج) مفاعيل فاتورة الخسارة

البشرية سواء على مستويات الضغط الشعبي والإقليمي على إسرائيل أو جبهتها الداخلية، د) تدحرج العمليات لحرب إقليمية محدودة (الجبهة الشمالية) أو شاملة (تدخل الإيراني).

ويهمني الإشارة **لجملة من الملاحظات على التوازن العسكري في حرب غزة المرتقبة**، قبل عرض السيناريوهات:

أ. ما يفرق في المنتوج العسكري لهذا النمط مع الصراع، فضلا عن الاستراتيجي، ليس صافي المفارقة في القدرة القتالية (كمية وكيفية)، ولكن حساسية الجيش لمعدلات الإدماء البشري والسياسي والاقتصادي والقيمي. والتطور الحاصل، أن الجيش الإسرائيلي وقيادته السياسية تبعا لمخروط الأزمة وآثارها ومنطق استراتيجيته أصبحت حساسيته أقل، وقدرة احتماله أعلى كثيرا من السابق.

ب. حرب المدن والحواضر هي لعنة بالتأكيد على أي جيش نظامي خصوصا أمام عدو قوى ومتجهز وفي بيئته ويتحرك ضمن عوائق بشرية ومدنية، وكذلك على شبكة من الأنفاق المعقدة مثل حماس.

ج. هناك خط من الاضطراب والغموض إسرائيلي كسياسة عسكرية، وتوضيح المهام والوظائف التي يؤهل لها الجيش وما يستتبعها من مفردات عقائدية ومنظومات تسليح وهيكلية وتركيب داخلي – هل كان التركيز على العمليات بين الحروب؟ النسق النظامي التقليدي وأدواره الدفاعية والهجومية؟ استعادة مفهوم الحسم في الحروب الصغيرة (ما طرحه آفيف كوخافي في مفهوم الانتصار)؟ وأربك كذلك دروسا غير متسقة سواء لحرب 2006 أو ما تبعها من جولات.

د. هناك محاولات مستمرة منذ سنين وتراكيب مستجدة سواء في القوات متعددة الطبقات أو الوحدات الشبحية (وحدات نوعية صغيرة ولكن لها قدرة تدميرية عالية بالتشبيك القتالي والأسلحة المشتركة والاستفادة من التفوق المعلوماتي) للتقدم في حرب المدن. ولكن لا توجد هناك تأكيدات على قيمتها الفعلية.

ما يمكننا أن نقوله بدرجة أوثق – أن الإسرائيلي سيلجأ لنمط شبه تقليدي استفادة من ضعف الحساسيات للفقد البشري وتحت ضغط الحاجة ضمن سياسة الأرض المحروقة، ولكن سيُفعّل مع ذلك نمطين هناك دلائل قوية على فاعليتهما: التفجير الفراغي للتوغل في المساحة الحضرية داخل العمران، والاستراتيجية العملياتية المتراكبة لتدمير الأنفاق (المسئول عنها العمليات الخاصة لسلاح المهندسين Yahalom، والمشاركة النوعية لوحدة Samur، والاشتباك الأوسع للقوات الخاصة Sayerat Matkal).

ه. كذلك هناك افتراض قوي على صلابة الدفاع الحمساوي تبعا لتطوره في السنين الفائتة واستعداده لهذا النمط، وتضافر البعد المعنوي لمعطيات الأزمة الحالية. ولكن ما يتحكم في ذلك – الإشكال الاستراتيجي الذي أضعف حساسية الإسرائيلي تجاه منسوب الإدماء (وهذا أهم من التوازن القتالي) ويعطيه عامل (الوقت) واستنفار سياسي وشعبي داخلي، ولم يكن هذا حاصلا في جولات سابقة.

وعلى هذا تكون السيناريوهات كما يلي:

أولا) مسار الحرب المحدودة:

1 تقدم إسرائيلي في إنجاز مهمته المقصودة في تفكيك بنى المقاومة وشبكة الصواريخ والأنفاق، وهذا غالبا سيأخذ أسابيعا. وهو السيناريو الأرجح في هذا المسار ما لم يحدث اختراقا في المفصلين الآخريين: تحوير بنية الأزمة لتفرض ضغطا سياسيا إقليمي ودولي وداخلي، و فتح جبهات أخرى.

2 تعثر إسرائيلي عسكري.. تبعا لاهتراء مفاجيء في قدرته القتالية، بالأخص إذا صاحبه تفاقم للإشكال في البيئة الداخلية.. ويبقى محدودا بالنظر للمتغيرات سالفة الذكر ولقابليته للنزوع الفوري للكسح النظامي.

3 تعثر إسرائيلي استراتيجي؛ تفاقم الضغط الدولي والإقليمي تبعا لتطورات في ملف القيادة الفلسطينية وتحسين إدارتها السياسية والاستراتيجية للحرب وملف إدارة غزة، وتطور الوضع العربي النظامي.

ثانيا) مسار الحرب المحدودة (الجبهة الشمالية – حزب الله) يبقى مسارا أقل احتمالا لمعوقات الحساب الاستراتيجي والمتطلبات لفتح الجبهة. ولكن قد يفتحها حزب الله تبعا لخطأ في الحساب. وستكون أكثر فداحة على الإسرائيلي من 2006 بامتلاك مخزون من الصواريخ الدقيقة وعمليات الاختراق (هي بالأساس تطوير من حزب الله وإن فعّلتها حماس أولا.. وعلى هذا تفريغ المدن الملاصقة للشريط الحدودي إسرائيليا). مدى قدرة الإسرائيلي على إدارة حربين من هذا النوع، ليس فقط عسكريا ولكن كبيئة داخلية، صعب الحكم عليه، ولكن بظهور بادرة للتضعضع سيتدخل الأمريكي جوا.

ثالثا) مسار الحرب الإقليمية المفتوحة.. على أوجه مختلفة بانخراط الإيراني تبعا لمخروط تصاعدي للأزمة (تبادل صاروخي ودفاع-صاروخي وسيصاحبه رد جوي أمريكي – إسرائيلي، انفتاح جبهة الخليج كعمليات تخريب بحري واستهداف تواجد أمريكي بالأخص إذا تحرك مكونات عسكرية أمريكية فيه، أو ساهمت دول خليجية في إطار الدفاع الصاروخي، وهذا سيدفع لتبعئة عسكرية أمريكية فيه).. لا أرى ممكنا تطور الحرب لنمط شامل يعتمد النسق البري ولكن تهدئة وإعادة صيغة ردع تبادلي ومع تدخل أطراف دولية للتوسط.

الخلاصة – يبقى الخيار الأكثر حضورا **هو التقدم العسكري الإسرائيلي،** ولكن تبقى هناك **مساحة للتدخل الاستراتيجي في مساحتي تطوير قيادة فلسطينية ب**رؤية سياسية واستراتيجية مستجدة لإدارة دولاب الحرب وتداعياتها، وتطور ضغط نظامي عربي.

* المأزق المصري:

مع اعتبار المسئولية التاريخية والقومية للدور المصري نحو القضية الفلسطينية، ورؤية الصراع العربي الإسرائيلي – حتى مع معاهدة السلام وموجات التطبيع النظامي المتتالية بالأخص الأخيرة في 2020، فإن هناك ملفات شديدة الحراجة تمثل ضغطا على الحال المصري، وهي أربعة..

أولا) التوطين. فكرة متقادمة لتصفية القضية منذ الأربعينات، وتعود من حين لآخر في أدبيات جيوسياسية إسرائيلية وغربية. وهناك رفض مصري مبدئي لها منذ أيام مبارك، ولاعتبارات شديدة الخصوصية مصريا فوق المنظور القومي – بالأخص: توسع الإشكال والعبء الأمني، وتعقيد الحسابات الاستراتيجية تجاه إسرائيل باحتضان طرف مباشر في الصراع معها وبحسابات خاصة به وأطراف إقليمية يرتبط بها، ووجود تواصل ولو في مراحل سابقة بين شرائح في النشاط المقاوم الفلسطيني مع النشاط الإرهابي والتمردي في سيناء، فضلا عن توسع العبء الاقتصادي والاجتماعي بشكل مفاجيء وحصري وفيه صفة التأبيد.

والواضح أن الإسرائيلي أكثر ما يعنيه الآن هو تفريغ المخزون البشري في شمال غزة لغرض حربه البرية. ولكنه بالتأكيد سيناسبه تصفية الوجود ذاته ولو بقدر كبير لتقليل تبعات مرحلة مابعد الحرب وإدارة غزة لاحقا. ولكن ما يظهر أن الطرف الدافع بشكل أساس نحوه هو أمريكي وغربي بالأساس لكونهم أكثر حساسية واهتماما بصيغة ما بعد الحرب، وإمكانية تحقيق منجز سياسي فيه.

وخطوة استدعاء التأييد الشعبي لتصليب الموقف المصري أمام الضغط الخارجي ليس كافية دون امتلاك أدوات قوة عربية ومصرية في إدارة الأزمة برمتها للصالح العربي والفلسطيني والمصري تبعا.

ثانيا) الإشراف أو المشاركة في إدارة غزة. هوخيار مطروح إسرائيليا بشدة لأنه يبدو الخيار شبه الوحيد في ظل تهاوي السلطة الفلسطينية كقدرة وشرعية سياسية وشعبية. قد يظهر كذلك أن مصر قد تجد نفسها مدفوعة بسبب فداحة الأزمة الإنسانية والسياسية والأمنية على حدودها، والتي ستمثل ضغطا عليها داخليا، وكذلك تمثل بؤرة شديدة الإقلال لأمنها الدفاعي والاقتصادي والاجتماعي في سيناء.

المأزق هنا، ليس فقط أنه سيحقق مطلب إسرائيل في نزع يديها من مسئوليتها كقوة احتلال عن غزة، وأنه سينزع تماما فرصة لأي حراك سياسي في ملف التفاوض، أو سيزيد العبء الأمني والاقتصادي والسياسي على مصر، **ولكنه سيفرض واقعا بمشكلات مستجدة تبعا لتجذر النشاط الفلسطيني وسيفرض على المصري خيارات صعبة في مواجتهه والانزلاق العسكري والأمني ضد القطاع أو ضد إسرائيل** (نحن نتحرك في صياغتنا هنا من بقاء المنظور المصري سياسيا وكموضعة استراتيجي في الصراع العربي الإسرائيلي كما كان في عالم ما بعد كامب ديفيد).

ثالثا) الإشكال الداخلي؛ مع اقتراب خسارة بشرية وسياسية ضخمة في غزة، أو متواليات سلبية ضد الشرعية السياسية للنظام المصري إذا تورط بشكل سلبي في إدارة غزة، فهذا يمثل خميرة تفاعلية لتصاعد توتر شعبي داخلي. وبالنظر لتلاقح ذلك مع عناصر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية فهناك تبعات أمنية وسياسية صعبة. وكما أشرنا، فإن الانخراط الحصري في المسئولية عن إعاشة القطاع ومشكلاته الأمنية والاقتصادية، حتى بافتراض وجود صيغة دعم دولي ، ستجعل الداخل المصري يُضاف إليه عامل معاناة وتوتير دائم.

رابعا) الإشكال الإقليمي؛ بالرغم من ترجيح عدم الدخول في حرب إقليمية مفتوحة، إلا أن تكريس التواجد العسكري الإقليمي بهذا الشكل، وما قد يستدعيه كذلك من تواجد صيني وروسي أكبر على المخانق الاستراتيجية بالتأكيد تفقد بلادنا درجة من السيادة وحرية الحركة الإقليمية عموما وفي الملفات التفصيلية. كذلك – إذا ترشحت الأحداث عن نمط من الحرب المفتوحة، فإن تداعياتها على الأشقاء في الخليج، واختلال دفاعي وسيادي بتداعيات شعبية وأمنية لا يمكن التحكم بها وسط إحباط شعبي عارم (قريب من دينامية حرب العراق، أو موجة الربيع العربي)، وانحسار دور مصر لحساب أطراف دولية وإقليمية يبقى نتائج شديدة السلبية، بالأخص في ظل افتقاد دور موحد عربيا وتوفير أوراق ضاغطة والمناورة بها في كل محطات الأزمة مراعاة للمصلحة العربية ولكل دولة.

* منطلقات بناء مسار مصري لإدارة الأزمة:

وبمراجعة كل ما سبق من خلفيات الأزمة وتطوراتها، محركات الأطراف وسيناريوهات التدافع، طبيعة الإشكالات التي تواجهه مصر كدولة ونظام، يظهر لنا هذه المنطلقات التي تتحرك عليها صياغة أي استراتيجية لإدارة الأزمة وفق المعطيات والفرص والموارد والمفاجآت:

أولا) الضغط لتطوير رأس قيادي فلسطيني مصغر، بقيادة السلطة وعضوية حماس والجبهتين والجهاد لإدارة الحرب وملفات إدارة غزة بالتنسيق مع المصري، والمساحة العربية بافتراض انتظامها.. وهذا بالاستفادة من الإشكال الذي صنعته حماس بنفسها وبدأت تدرك بوضوح تبعاته.

هناك **متطلبات إسعافية عاجلة وتصحيحية للمسار الفائت والحالي** لمعالجة حجم الخسارة الفادحة التي تسببت فيها أحداث 7 أكتوبر..

هذا يشمل ملفات مثل تصحيح الصورة التي تكونت (مراجعة، والإعلان عن تبرؤ ومحاسبة داخلية، والإفراج عن الأسرى المدنيين، بالتساوق مع تصعيد فرضية مذابح الاحتلال وإرهاب دولته.

تشمل، تصليب الموقف الدفاعي في شمال غزة، مع الدفع فعليا لتطوير مساحات آمنة في جنوب القطاع للمدنيين.. وإقرار استراتيجية دفاعية مقبولة من هذا الجسد القيادي لإضفاء شرعية على مساحات الصواريخ

والعمليات النوعية المصاحبة للنشاط الدفاعي.

ويشمل، مع تطور آثار استراتيجية محابية في المساحة الدفاعية، واستهداف الجبهة الداخلية الإسرائيلية، وتطور موقف عربي موحد وضاغط، إدارة مساحة التفاوض والتهدئة، بحيث تشمل الانسحاب الإسرائيلي، وإدارة القطاع بشكل فلسطيني مع دعم عربي، والاستعداد لمحطات تفاوضية أعلى في صفقة تبادل الأسرى، وبقية الملفات على حسب مستوى الإنجاز في بناء فائض القوة الاستراتيجي ذاك بمعناه الفلسطيني والعربي.

عنوان هذا الملف هو تطويع حماس لقبول صيغة وطنية كوجه سياسي دولي، وحكم محلي (تمهيدا لتطوير مشروع فلسطيني واحد في مرحلة تالية) في مقابل عدم إحباطها عن النشاط الدفاعي لإطالة أمد الحرب وتوسيعها، وإنقاذ الحد الأدنى من بنيتها والجهاد (انكشاف الحالة الفلسطينية من العنصر المقاوم له نتائج وخيمة على التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، فضلا عن تداعياته المباشرة على الوضع المصري الداخلي)

ثانيا) استنفار عربي لبناء موقف واحد، وجهة إشرافية تتواصل في ملفات إدارة الأزمة بمراحلها الحرجة والتالية ، قبل الانفتاح على الساحة الدولية! وليس بالضرورة أن يكون هناك اتفاق تفصيلي على مفردات العمل العربي أو ما نقصده من الملف الفلسطيني، ولكن المستهدفات محددة:

أ. تخفيف المحنة المدنية لشعب غزة،

ب. تقليل مكاسب الإسرائيلي وقدرته على احتلال غزة ثم تخليه تماما عن مسئوليته كقوة احتلال،

ج.تغيير الصورة والمنطق الذي يحكم الأمريكي والقوى الغربية في دعمها الكاسح لإسرائيل،

د. تقليل التدخل الدولي والإقليمي في الشأن الفلسطيني وبنية الصراع، والتعامل مع تداعيات ذلك على الأمن العربي المشترك – وبالأخص الخليجي

ه. تجاوز هذه المحنة بمكتسبات واضحة وإطار قيادي فلسطيني، ومظلة عربية (نشأ تحت ضغط الأزمة) تمهيدا لمرحلة تالية لإدارة الصراع بمحطاته المقاومة والتفاوضية لحلول سياسية ولو مرحلية.

ثالثا) مزيد استيعاب للجبهة الداخلية، بتطوير الجهد الصادق مصريا في ملف تخفيف محنة غزة، والإنجاز في ملفات القيادة الفلسطينية والموقف العربي الموحد والضغط الدولي، وتخفيف حجم الاحتقان السياسي والحقوقي الداخلي دون تنازلات في الملف الأمني، وشرح أكثر موضوعية وانفتاحا بخصوص خطر التوطين أو السماح لإسرائيل بتقدم غير مشروط على الوضع المصري بكل أبعاده.

د. محمد بريك

22 أكتوبر 2023